

فورين بوليسي: التنافس الخفي بين السعودية والإمارات



نشرت مجلة فورين بوليسي تقريراً للكاتبين أراش رايزينجدا، الباحث في مركز الشرق الأوسط في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، ومصطفى بوشهري، الباحث في مركز سياسة الطاقة العالمية بجامعة كولومبيا، يسلطان الضوء على التنافس الخفي بين السعودية والإمارات على النفوذ الإقليمي.

يلفت الكاتبان في مستهل التقرير إلى أن الحرب بين إسرائيل وحماس اندلعت وسط اتجاه إقليمي واضح للتعايش السلمي. وقد تمثل التحول في الشرق الأوسط على هذا المنوال في التحالف الوثيق على ما يبدو بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، والذي ترمز إليه الصداقة الواضحة بين زعيميهما الفعليين، محمد بن سلمان ومحمد بن زايد.

واتحد البلدان لمواجهة القوة الناعمة المتوسعة لقطر في العالم العربي، كما يتجلى في الحصار الفاشل الذي فرضه عليها في عام 2017. وكانا على الجانب نفسه في حملتهما العسكرية ضد الحوثيين المدعومين من إيران في اليمن منذ عام 2014. وقد تواصلت الدولتان مع بكين وموسكو، وتبنتا سياسة أكثر استقلالية تختلف عن تحالفهما التقليدي مع الولايات المتحدة.

تنافس خفي

ولكن، وحسب ما تضيف المجلة، فإن ما يكمن تحت سطح هذا التحالف الأخوي الواضح هو صراع هادئ، يتنافس فيه البلدان على الزعامة داخل العالم العربي. وخلف الكواليس، تخوض المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة منافسة جيواقتصادية نشطة بأبعاد متعددة.

أولاً، هناك منافسة هائلة على الاستثمار الأجنبي. ويعود التنافس إلى عام 2009، عندما اعترضت أبو ظبي على الموقع المقترح لمقر البنك المركزي لدول مجلس التعاون الخليجي في الرياض، وهو الرفض الذي لعب في نهاية المطاف دوراً في إحباط إنشاء البنك نفسه.

وبين عامي 2012 و2022، كان تدفق الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات العربية المتحدة أكبر بنحو 3.5 مرات من نظيره في المملكة العربية السعودية، وأصبحت دبي الموقع المفضل لنحو 70% من مقار الشرق الأوسط للشركات الكبرى متعددة الجنسيات. وفي الوقت نفسه،

أدى ارتفاع أسعار النفط في عام 2022، بفضل الغزو الروسي لأوكرانيا، إلى دفع الاقتصاد السعودي إلى النمو بنسبة 8.7%، وهو أعلى معدل بين دول مجموعة العشرين، التي أنتجت تدفقات كبيرة من رأس المال. وقد شجعت المملكة العربية السعودية بنشاط الشركات الأجنبية العاملة في منطقة الخليج العربي على نقل مقرها الرئيس إلى أراضيها، وأصدرت تحذيرات من أن الشركات التي تفشل في نقل مقرها الرئيس تخاطر بوقف العلاقات التجارية مع الرياض.

وقد أدت سياسات الطاقة بين السعودية (أكبر مصدر للنفط في العالم) والإمارات (خامس أكبر دولة) إلى زيادة حدة هذه المنافسة. وفي صيف 2021، برز خلاف واضح بين الرياض وأبو ظبي بشأن خطة تقودها السعودية ضمن أوبك+ لإطالة أمد تخفيضات الإنتاج، مع رفض الإمارات للمقترح. وعلى الرغم من التوصل إلى حل واضح لهذا التوتر بسرعة، فقد انتشرت شائعات لاحقة بشأن اعتراض أبو ظبي على هيمنة الرياض داخل أوبك+ والتفكير المحتمل في الانسحاب من أوبك.

المكانة العالمية

وأضافت المجلة أن المنافسة على المكانة العالمية أدت إلى إحداث شرخ بين السعودية والإمارات. ويستثمر كلا البلدين بشكل استراتيجي في الجهود الرامية إلى تعزيز قوتها الناعمة من خلال استضافة تجمعات دولية بارزة. فقد أنشأت السعودية مؤتمر مبادرة مستقبل الاستثمار، في حين استضافت أبو ظبي منتدى الاستثمار العالمي، وهو حدث سنوي تنظمه الأمم المتحدة.

وبعد أن نظمت دولة الإمارات معرض إكسبو 2020 في دبي، وهو الأول من نوعه في الشرق الأوسط، دخلت السعودية التاريخ من خلال تأمين حقوق استضافة معرض إكسبو 2030. وعلاوة على ذلك، أختيرت دبي كمكان لمؤتمر الأمم المتحدة السنوي المحوري لتغير المناخ العام الماضي. ويستمر هذا الالتزام باستضافة القمة، إذ من المقرر أن تستضيف أبوظبي المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في فبراير.

وبعد استضافة قطر الناجحة لكأس العالم لكرة القدم 2022، اتخذت الرياض مبادرات لرفع مستوى الدوري الوطني لكرة القدم من خلال جذب نخبة اللاعبين الدوليين. ومنذ أوائل عام 2021، التزمت المملكة العربية السعودية بما لا يقل عن 6.3 مليار دولار في الاتفاقيات الرياضية، وهو ما يتجاوز إجمالي الإنفاق في السنوات الست السابقة بأكثر من أربعة أضعاف. ويمكن أن يكون أول مظهر من مظاهر الجغرافيا السياسية لكرة القدم في العصر الجديد.

وتشتهر دبي بمجتمعها العالمي المنفتح نسبياً، حيث تجتذب المشاهير في الحفلات الموسيقية والعروض. إلا أن هذا الامتياز لم يعد يقتصر على دولة الإمارات العربية المتحدة. ففي ديسمبر 2023، استضافت الرياض بنجاح أكبر مهرجان موسيقي في الشرق الأوسط. وتعكس هذه المساعي مجتمعة الجهود المتعمدة التي بذلتها هاتان الدولتان لإعادة تشكيل صورتها الدولية وتعزيز التصورات الإيجابية عن نفسيهما على الساحة العالمية.

تنافس الرؤى

وتشير المجلة إلى أن المنافسة الأحدث والأكثر محورية فتتعلق باستراتيجيات «الرؤية» التي تنتهجها الدولتان. وقد رسخت دولة الإمارات العربية المتحدة، بعد أن شرعت في رحلة التنوع منذ سنوات، مكانتها كمركز عالمي للنقل والأعمال من خلال مبادرات استراتيجية تتعلق بمينائي خليفة وجبل علي، يكملها نجاح الناقل الجوي طيران الإمارات.

ومع ذلك، أطلق محمد بن سلمان رؤية 2030، وهي خريطة طريق طموحة للتنوع الاقتصادي السعودي، في عام 2016. والمشروع الرئيس ضمن هذه الرؤية هو مبادرة نيوم، وهو مسعى بمليارات الدولارات يهدف إلى وضع المملكة العربية السعودية باعتبارها دولة بارزة في البنية التحتية والنقل والتكنولوجيا ومركز الأعمال والمال في المنطقة.

كما التزمت الرياض أيضاً بأكثر من 100 مليار دولار لتحويل نفسها إلى مركز لوجستي بحري وجوي، وهو ما تميز ببدء شركة طيران الرياض. وينطوي ذلك على تحدي هيمنة الموانئ الإماراتية من خلال استثمارات كبيرة في ميناء جدة الإسلامي، المقرر أن يصبح أكبر وأكثر الموانئ ازدحاماً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبصياغة مختلفة، دفعت منافسة «الرؤية» الرياض وأبو ظبي إلى سباق التحديث والتنوع، وغالباً ما يكون ذلك على حساب بعضهما البعض.

ومن المثير للاهتمام أن التقارب مع إيران قد يزيد من حدة هذه المنافسة. لقد أدى الانفراج الذي قادته بكين بين طهران والرياض إلى القضاء على نحو فعال على التهديد الأساسي المشترك في المنطقة للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وبالتالي الحد من الصراعات الجيوسياسية

طويلة الأمد بين الأجزاء الشمالية والجنوبية من الخليج. وبالمضي قدماً، قد تدخل المنطقة حقبة جديدة حيث يتحول التركيز من المنافسة الجيوسياسية بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي إلى المنافسة الجيواقتصادية بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

ويتبنى كلا البلدين أيضاً سياسات تجارية ترقى إلى مستوى التحديات المباشرة لبعضهما البعض. في يوليو 2021، نفذت السعودية سياسات حمائية لتعزيز إنتاجها الصناعي المحلي. وتنص هذه الأنظمة على أن البضائع المصنعة في المناطق الحرة أو التي تستخدم مدخلات إسرائيلية مستثناة من الامتيازات الجمركية التفضيلية. وهذا الموقف يتحدى بشكل مباشر المناطق الاقتصادية الحرة التي تشكل حجر الزاوية في الاقتصاد الإماراتي. وتعد هذه القوانين، التي تهدف إلى جذب المستثمرين الأجانب لتأسيس أعمال تجارية داخل الدولة، بمثابة رد واضح على العلاقات التجارية المتنامية بين الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل.

السياسة تجاه إسرائيل

وتوضح المجلة أن السياسة تجاه إسرائيل تشكل مجاًلاً محتملاً آخر للخلاف. وبينما اعترفت الإمارات رسمياً بإسرائيل في عام 2020، امتنعت السعودية حتى الآن عن الانضمام إلى اتفاقيات إبراهيم. وعززت إسرائيل والإمارات العلاقات الثنائية من خلال التوقيع على اتفاقية شراكة اقتصادية شاملة. وهذا التقدم الاقتصادي وضع الرياض في موقف ضعيف نسبياً. لقد أدت الحرب بين إسرائيل وحماس الآن إلى تباطؤ عملية التطبيع السعودي؛ لكن من المرجح أن تنتعش الحوارات إذ من المفترض أن تكون الرياض حجر الزاوية في الاتفاقات. ولن يكون مفاجئاً أن يسعى محمد بن سلمان إلى الحصول على تنازلات إضافية، خاصة في البرامج النووية والضمانات الأمنية، لتطبيع العلاقات مع إسرائيل؛ ومن الممكن أن تؤدي مثل هذه الخطوة إلى ممارسة الضغط على سياسة محمد بن زايد تجاه إسرائيل.

ومع اتساع الصدع بين السعوديين والإماراتيين، هناك احتمال أن تتسارع علاقاتهم مع موسكو وبكين وحتى إيران كثقل موازن لبعضهم البعض. وهذا بدوره يمكن أن يضعف فعالية الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط ويدفع إلى إعادة التقييم من جانب البيت الأبيض لأهمية المنطقة.

وفي هذا السياق، لا ينبغي اعتبار اصطفاة أبو ظبي والرياض مع سياسات الولايات المتحدة في المنطقة أمراً مفروغاً منه. وكما هو الحال مع اندلاع الحرب بين إسرائيل وحماس، يمكن للمنافسة الجيواقتصادية المتزايدة بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة أن تتحدى وجهة النظر السطحية القائلة بأن الشرق الأوسط مقدر له أن يصبح أكثر سلاماً.

إشارات الموضوع: - تنافس خفي - الشرق الأوسط -